

Distr.: General  
12 October 2011  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم تقارير إلى المجلس كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير تقييما للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الذي قدّمته إلى المجلس (S/2009/592)، وحالة العملية السياسية والحالتين الأمنية والإنسانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١)، يتضمن التقرير أيضا، تقييما للبيئة المواتية لإجراء عملية سياسية في دارفور.

### ثانيا - التطورات السياسية

#### وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

٢ - وقّعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في ١٤ تموز/يوليه اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وتتضمن الوثيقة أحكاما تعالج أسباب النزاع في دارفور على نحو شامل. وخلال حفل التوقيع الذي استضافته حكومة دولة قطر، تعهد الطرفان الموقعان بتنفيذ وثيقة الدوحة بإخلاص، ودعيا الحركات المسلحة الأخرى إلى التوقيع عليها. وحددت حكومة السودان مهلة مدتها ثلاثة أشهر لقيام الأطراف بذلك. وعقب إجراء مفاوضات إضافية، وقّعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، في ١٦ تموز/يوليه، البروتوكول المتعلق بالمشاركة السياسية لحركة التحرير والعدالة ودمج قواتها. وينصّ



البروتوكول على تخصيص عدد من المناصب السياسية لعناصر من حركة التحرير والعدالة، بما في ذلك مناصب وزارية على المستوى الوطني ومستوى الولايات، ومناصب في السلطة الإقليمية لدارفور، ومنصب واحد لحاكم ولاية، إلى جانب دمج مقاتلي الحركة في القوات المسلحة السودانية النظامية.

٣ - واجتمع كل من إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة في دارفور، بصفته كبير الوسطاء المشترك المؤقت، ومعه وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، في ٧ آب/أغسطس، بأعضاء في حركة العدل والمساواة للتأكد من استعداد الحركة لاستئناف المفاوضات مع الحكومة. وردًا على اشتراط وفد الحركة أن تكون جميع فصول وثيقة الدوحة مفتوحة للتفاوض لكي تستأنف الحركة المحادثات، أصرّ وفد حكومة السودان على أن يكون النقاش مقصوراً على الأمور المتصلة بالتعيينات السياسية والعسكرية. ونتيجة لذلك، لم تُستأنف المحادثات.

٤ - وبعد أن تمّ توقيع اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة والعملية المختلطة تساعد في تنفيذ الوثيقة. ففي ٢٢ آب/أغسطس، عُقدت في الفاشر الجلسة الافتتاحية للجنة وقف إطلاق النار برئاسة الفريق باتريك نيامفومبا، قائد قوة العملية المختلطة. واجتمعت اللجنة بعدها مرتين آخرين، في ٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، في الفاشر أيضاً، وناقش المشاركون الوضع النهائي لقواتهم، وتعهّدوا بتقديم جميع المعلومات المطلوبة للبدء في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية. وتشمل هذه الترتيبات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ ودمج القوات؛ واتخاذ تدابير التحكم بأسلحة المدنيين؛ وإصلاح القطاع الأمني.

٥ - وأجرت العملية المختلطة كذلك مشاورات مستفيضة مع طائفة من الشركاء الدوليين بخصوص خططها لدعم عملية التنفيذ. وفي هذا السياق، أبدى ممثلو جامعة الدول العربية رغبتهم في مساعدة العملية المختلطة، بالتعاون مع حكومة السودان، في إقامة ١٢ قرية نموذجية في دارفور يستوعب كل منها ٢٥٠٠٠ عائد.

٦ - وفي اجتماعين مع العملية المختلطة عُقدت في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه، أعرب حكام ولايات دارفور الثلاث عن دعمهم لتنفيذ وثيقة الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت حكومات الولايات عدّة اتفاقات محلية مع حركات معارضة منشقة. ففي ٢١ آب/أغسطس، وقّعت حكومة ولاية جنوب دارفور اتفاقاً مع حركة الخلاص، وهي ائتلاف من خمسة فصائل منشقة عن جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة، وعدد آخر من الحركات الأصغر. ووُقّع اتفاق مماثل مع الحركة السودانية المتحدة في ٩ آب/أغسطس. وفي ١٤ و ٢٠ تموز/

يوليه، أبرمت حكومة ولاية شمال دارفور اتفاقي سلام محليين مع جبهة الجليل المعاصر وحركة تحالف البدو والمسارات. وبموجب هذه الاتفاقات، سوف يدعم كل من هذه الجماعات الصغيرة المنشقة تنفيذ وثيقة الدوحة وتدابير تعزيز الأمن.

٧ - وعاد إلى السودان في ٧ أيلول/سبتمبر، قادما من الدوحة، وقد متقدم يتألف من ٢١ عضوا في حركة التحرير والعدالة، بقيادة نائب رئيس الحركة، أحمد عبد الشافي. واجتمع الوفد في الخرطوم مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن حزب المؤتمر الوطني والأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. وقد توصل بين الوفد وحكومة السودان إلى اتفاق على تشكيل لجان تقنية مشتركة للمساعدة في تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة المتعلقة بالإفراج عن السجناء السياسيين وإنشاء السلطة الإقليمية لدارفور.

٨ - وقام وفد من حركة التحرير والعدالة بزيارة نيالا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، والجنينة وزالنحي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر، والفاشر في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. وفي لقاءات الوفد بكبار المسؤولين في حكومات الولايات وبممثلي المجتمع المدني والمشردين داخليا وأعضاء الأحزاب السياسية، شدد الوفد على أهمية إنشاء سلطة إقليمية لدارفور تتمتع بالمصداقية، وإنشاء حكومة تشاركية، وإجراء عملية شاملة للجميع لتنفيذ وثيقة الدوحة.

٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عقدت حكومة قطر الاجتماع الافتتاحي للجنة متابعة التنفيذ في الدوحة. وقد أنشئت اللجنة لرصد وتقييم ودعم تنفيذ وثيقة الدوحة. وكان من بين المشاركين الاتحاد الروسي، وبوركينا فاسو، وتشاد، والصين، وفرنسا، وكندا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي. وتداول المشاركون حول الحالة في دارفور وحالة تنفيذ وثيقة الدوحة والاحتياجات المالية واللوجستية اللازمة للتنفيذ. وكررت اللجنة، التي ستجتمع كل ثلاثة أشهر، تأكيد أن وثيقة الدوحة هي المرجع الأساسي للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع في دارفور، ودعت الحركات الأخرى إلى الانضمام إلى عملية السلام دون إبطاء.

١٠ - وعملا بأحكام البروتوكول المتعلق بالمشاركة السياسية لحركة التحرير والعدالة ودمج قواتها، أصدر الرئيس البشير، في ١٣ أيلول/سبتمبر، مرسوما بتعيين الحاج آدم يوسف، وهو دارفوري، في منصب النائب الثاني لرئيس جمهورية السودان، وأصدر مرسوما آخر في ٢١ أيلول/سبتمبر بتعيين التيجاني سيسي في منصب رئيس السلطة الإقليمية لدارفور. وفي ٢٧ آب/أغسطس، صدر مرسوم رئاسي بإنشاء مكتب متابعة عملية إحلال السلام

في دارفور برئاسة أمين عمر، كبير مفاوضي الحكومة في الدوحة. وقدّمت حركة التحرير والعدالة إلى الرئيس البشير قائمة بمرشحيها للمناصب الوزارية المخصّصة لها بموجب البروتوكول.

١١ - وأعدّت العملية المختلطة، بالتعاون مع ممثلين عن المجتمع المدني، خطة لنشر المعلومات المتعلقة بوثيقة الدوحة في عموم دارفور. وتتوخّى الخطة أن تبدأ عملية النشر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وتمّدها العملية المختلطة بالدعم التقني واللوجستي.

### وضع خريطة طريق لعملية السلام في دارفور

١٢ - عملاً بالفقرة ٩ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، في تعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة السودانيين وأعضاء لجنة متابعة التنفيذ، على وضع خريطة طريق جديدة لعملية السلام في دارفور. وأقيمت في أديس أبابا يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه حلقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بخصوص ما سيُتخذ في المراحل المقبلة من خطوات في عملية السلام في دارفور. ونتيجة لحلقة العمل هذه ولجولة مشاورات أولية أُجريت مع أصحاب المصلحة السودانيين وأعضاء لجنة متابعة التنفيذ، أصبح جلياً أن هناك حاجة إلى إجراء مشاورات إضافية خلال الأشهر المقبلة لوضع خريطة طريق شاملة ومدعومة على نطاق واسع. وتحقيقاً لهذا الغرض، تقرر إقامة معتكف للمبعوثين الخاصين في الجنيّة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

١٣ - وعلى ضوء المشاورات التي جرت حتى الآن، تشمل عناصر خريطة الطريق التي تكتشفت ضرورة تحقّق الأمور التالية: (أ) دعم تنفيذ وثيقة الدوحة؛ (ب) التفاعل باستمرار مع الحكومة والحركات الأخرى، بما فيها حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، من أجل وقف الأعمال العدائية والتوصّل إلى تسوية شاملة للنزاع على أساس وثيقة الدوحة؛ (ج) دعم الحوار الداخلي والمشاورات الداخلية؛ (د) تعزيز آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين الناشطين في دعم عملية السلام. ومن المتوقع أن يُفرغ من وضع خريطة الطريق بحلول نهاية العام، وأن أدرجها في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن.

### العملية السياسية في دارفور

١٤ - حدّد مجلس الأمن، في قراره ٢٠٠٣ (٢٠١١)، متطلبات إجراء عملية سياسية في دارفور تكون ذات مصداقية، وطلب موافاته بتقارير التقييم بانتظام. وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس من هذا التقرير، وهو الفرع الذي يتناول حماية الحقوق السياسية

والمدنية في دارفور، حدث انخفاض في عدد البلاغات التي وردت بخصوص حالات الاحتجاز التعسفي، بينما ظلت أعداد البلاغات المتعلقة بسائر أنواع انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان دون تغيير يُذكر، ولا سيما الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بحرية التنقل والكلام والتجمع.

١٥ - وما زالت الحالة الأمنية السائدة في دارفور متقلبة، وهذا يشمل الأنشطة العسكرية والأعمال الإجرامية. وكما كان الحال في السنوات السابقة، انحسرت الأعمال القتالية المفتوحة في دارفور مع مقدم موسم الأمطار. وقد حدثت تحولات في التحالفات القائمة بين الحركات المسلحة الموجودة داخل دارفور وخارجها، وتبنت الحركات التي لا تزال خارج عملية السلام لغة أكثر عدائية في خطابها (انظر الفقرتين ١٨ و ١٩ أدناه).

١٦ - وعلى الرغم من الملاحظات الواردة أعلاه، قامت العملية المختلطة، في إطار ولايتها، بتنظيم حلقات عمل ومشاورات بصفة منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني وأجهزة الإدارة المحلية وغير ذلك من أصحاب المصلحة عن جملة مواضيع منها السلامة والأمن، والمصالحة، والرعاية، وأسباب المعيشة، وعملية السلام، ولم تتسبب خلالها الحكومة أو الحركات المسلحة في أي حوادث أو عراقيل كبرى.

١٧ - وفي ما يتعلق بإجراء الحوار الداخلي في دارفور، لم يتم بعد التوصل إلى فهم مشترك لمفهوم العملية السياسية في دارفور ولأسلوب إجرائها. وإزاء هذه الخلفية، تعتزم العملية المختلطة أن تطلب من أصحاب المصلحة الدارفوريين إفادتها بما يتوقعونه من عملية السلام. وسيتم هذا ضمن عملية التعريف بوثيقة الدوحة، وهي العملية التي يُتوقع أن تبعث على إجراء مناقشة حول عملية السلام في دارفور وما للحوار الداخلي والمشاورات الداخلية من دور فيها.

### انقسامات الحركات وتحالفاتها

١٨ - في ٧ آب/أغسطس، وقّع جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، والقطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق تحالف في كاودة، جنوب كردفان. وفي هذا الاتفاق، دعت الحركات، في جملة أمور، إلى دولة تستوعب التنوع الثقافي والديني والعرقى لشعب السودان على أساس مبادئ الحرية وسيادة القانون والمواطنة. واتفقت الحركات أيضا على العمل من أجل توحيد القوى السياسية السودانية للإطاحة بالحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني.

١٩ - وأفادت عدة مصادر إعلامية، منذ ١١ أيلول/سبتمبر، أن زعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، ادعى عودته إلى دارفور. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أصدر متحدث رسمي باسم الحركة بيانا يعلن إقالة محمد بحر علي محمد من منصبه نائب رئيس الحركة ورئيس وفداتها المشارك في مفاوضات الدوحة. وأصدرت الحركة بيانا إضافيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر تبلغ فيه بنتائج اجتماع لهيئتها التنفيذية، يقال بأنه عُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر برئاسة خليل إبراهيم، أسفر عن العديد من التعيينات العسكرية الجديدة للاستعاضة عن بحر وأنصاره. وأفادت وسائل الإعلام لاحقا أن خليل إبراهيم يسعى للتنسيق مع جماعات مسلحة أخرى للإطاحة بالنظام الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني. وأصدر أعضاء في حركة العدل والمساواة، يُزعم أنهم يمثلون القادة الميدانيين بقيادة بحر، بيانا في ٢٨ أيلول/سبتمبر تنتقد فيه أسلوب قيادة إبراهيم خليل وتشكك في نزاهته، وأعربت، في لقاءات مع العملية المختلطة، عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مع الحكومة باستخدام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور أساسا للمناقشات.

### ثالثا - الحالة الأمنية

٢٠ - انخفض عدد التقارير التي تفيد وقوع اشتباكات مباشرة بين قوات الحكومة والحركات المسلحة. وانخفض عدد الوفيات المسجلة الناجمة عن اشتباكات بين قوات الحكومة والحركات من ١٠٣٩ عام ٢٠١٠ إلى ٣٤٢ حتى هذا الوقت من عام ٢٠١١.

٢١ - غير أن التوترات ظلت شديدة في المناطق التي شهدت اقتتالا بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركات في بداية عام ٢٠١١، بما في ذلك داخل وحول منطقتي شنقل طوباية ودار السلام شمال دارفور، وخور أبشي جنوب دارفور، وجبل مرة، حيث ما زالت قوات الحكومة والحركات المسلحة تقوم بمناورات وتدخل في اشتباكات من حين لآخر. وفي ١٧ تموز/يوليه، قامت القوات المسلحة السودانية بعمليات جوية حول قرية أبو حمارة (غرب خور أبشي) جنوب دارفور، يقال بأنها كانت تستهدف قوات مسلحة تابعة للحركات. وأكدت العملية المختلطة أن ١٠ قتيل قد أُلقيت، وهو ما ألحق أضرارا بالعديد من البيوت وبالمواشي. ولم ترد أي تقارير عن وقوع إصابات.

٢٢ - وفي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع مقاتلي المعارضة في منطقة جبل مون (على بعد ٨٠ كيلومترا شمال الجنيينة). وبسبب القيود المفروضة على تحركات العملية المختلطة، فإنها لم تتمكن من تأكيد وقوع إصابات.

٢٣ - وغرب دارفور، نصبت مجموعة مجهولة الهوية كميناً لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية بين أم كر وتنكو في ٢٨ آب/أغسطس. وأبلغت جهات محلية العملية المختلطة بأن أربعة إلى ستة جنود تابعين للقوات المسلحة السودانية قد قُتلوا وبأن ثمانية آخرين قد أُصيبوا في هذا الهجوم. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، نصبت جماعة مسلحة وميليشيا قبلية كميناً لقافلة تابعة للشرطة الحكومية، مكونة من ٤٠ مركبة، على بعد ٣٥ كيلومتراً شمال غرب كاس، وهو ما خلّف ١٧ قتيلاً ونحو ٤٠ جريحاً في صفوف الشرطة. وردّت الحكومة على ذلك بنشر قوات إضافية في المنطقة.

٢٤ - وأكدت دورية تابعة للعملية المختلطة أنه في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات مسلحة تابعة للحركات بين قريتي تنغرة وشرف (على بعد ٢٠ كيلومتراً شمال شنقل طوباوية). ورغم أن جهات محلية أفادت وقوع إصابات، فقد كان هناك تباين كبير في العدد، ولم يتسن التأكد من ذلك. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أطلقت طائرة مروحية تابعة للقوات المسلحة السودانية قذيفتين صاروخيتين على بعد ١٠ كيلو مترات شمال حور أبشي. ولم تتلق دوريات التحقق التابعة للعملية المختلطة أي أنباء عن وقوع إصابات.

### التزاع الطائفي

٢٥ - سُجّلت حادثتا اقتتال طائفي أسفرتا عن قتلى. ففي ٢ أيلول/سبتمبر، وقع اشتباك بين مجموعتين من صعدة والرزيقات على طول الطريق الرابطة بين نيالا وكاس، يدعى أنه جاء رداً على سرقة سيارة في ٢٨ آب/أغسطس كانت تقل أفراد من قبيلة الرزيقات. وأسفر الحادث عن مقتل أربعة أفراد من قبيلة صعدة وإصابة ثلاثة من قبيلة الرزيقات. ووقع الحادث الثاني بين مجموعة من البدو الرحل والمزارعين في قرية تامارو (على بعد ٢٥ كيلومتراً شمال شرق سرف عمرة) في ٢٢ أيلول/سبتمبر بسبب نزاع بشأن رعي الإبل على أرض مزروعة. وقُتل ثلاثة مزارعين واثنان من الرحل في هذا الاشتباك. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، نشأ نزاع بين مجموعة من الرحل والمزارعين المحليين بشأن الوصول إلى أراضٍ في منطقة كريم (على بعد ١٩ كيلومتراً جنوب كورما). وفي حين لم يبلغ عن وقوع أي إصابات، فقد استولى المزارعون على ٤٩ رأساً من الإبل مملوكة للرحل. وعقدت العملية المختلطة اجتماعاً للأطراف المعنية والزعماء المحليين لتيسير حل النزاع، وأشرفت على تسليم الإبل المسروقة إلى الشرطة الحكومية.

٢٦ - وغرب دارفور، أدت حالات أتلّف فيها الرحل المحاصيل الزراعية إلى زيادة التوتر بين المزارعين والرعاة الرحل في عدة مناطق. وإضافة إلى ذلك، شهدت عدة مناطق محلية (بما في ذلك سيربا وكرنيك وفورو بارانغا وتباريك وعيش براء ودرقل ومورني ومستري) منازعات متصلة بجيازة الأراضي، حيث اعتبر الأهالي أن العائدين من تشاد يسهمون في إتلاف المحاصيل الزراعية. وعقدت العملية المختلطة اجتماعات، في ٣ آب/أغسطس و ٧ أيلول/سبتمبر، في الجينية، مع نائب سلطان دار مساليت، الذي يترأس أيضا مجلس السلام والمصالحة في دارفور، لاستكشاف سبل تخفيف حدة التوتر. ونتيجة لذلك، بدأ نائب السلطان والعملية المختلطة العمل مع اللجان المحلية لحماية المحاصيل الزراعية. وفي تطور ذي صلة، قامت لجنة المصالحة المشتركة بين السودان وتشاد، المكلفة بمهمة الحفاظ على حالة التعايش السلمي بين القبائل التي تقطن المنطقة الحدودية، بإبلاغ العملية المختلطة في ٢٢ أيلول/سبتمبر بأن المنازعات المتعلقة بإتلاف المحاصيل الزراعية في منطقة كلبس قد حُلّت وديا باستخدام الطرق التقليدية لحل النزاعات.

٢٧ - واستضافت حكومة شمال دارفور منتدى للتعايش السلمي في الفاشر يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه، حضره أكثر من ٦٠٠ مشارك، منهم مسؤولون حكوميون وأكاديميون وممثلو مختلف المجتمعات المحلية في دارفور. وناقش المشاركون الأسباب الجذرية للنزاع، مع التركيز على التحديات البيئية، والعلاقات بين المزارعين والرعاة، ودور الآليات المحلية لحل النزاعات.

٢٨ - وتقوم العملية المختلطة برصد المناطق التي تزيد فيها حدة التوتر، والعمل مع لجنة السلام والمصالحة ومع الإدارة الأهلية، مع تقديم الدعم إلى آليات المصالحة التقليدية وتعزيز قدرتها على حل النزاعات. وقد انخفض بقدر كبير عدد الوفيات المسجلة نتيجة الاشتباكات الطائفية في دارفور من ٨٨٢ عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ حتى هذا الوقت من عام ٢٠١١.

### القيود المفروضة على الحركة

٢٩ - قام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية المختلطة بتسيير ٢٨٨ ٢١ دورية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. وبالنظر إلى وضع دوريات العملية المختلطة وجهودها الرامية إلى رفع القيود المفروضة على تحركاتها من خلال لجنة فرعية شُكّلت حديثا تضم ممثلين عن العملية المختلطة وعن الكيانات الأمنية التابعة للحكومة، فقد تراجعت القيود المفروضة على دوريات العملية المختلطة بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، من ٦٨ قيودا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٣٥ خلال الفترة الحالية، أي أقل من ١ في المائة من مجموع الدوريات. وفي حين نفذت العملية المختلطة ما مجموعه

٥٠٢٤ رحلة جوية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، فقد رفضت القوات المسلحة السودانية ومسؤولون حكوميون آخرون ١٣١ طلبا للحصول على إذن بالطيران. وفرضت معظم القيود في المناطق التي كانت الحكومة تعتقد أن الحركات المسلحة موجودة فيها.

### الأمن والسلامة

٣٠ - وقع هجومان مسلحان على قوات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي ٢٢ تموز/يوليه، أُصيب فردان من أفراد حفظ السلام في كمين نصبه مسلحون مجهولو الهوية بين مخيمي أردمتا ودورتي للمشردين داخليا، بالقرب من الجنيينة. وفي ٥ آب/أغسطس، وقعت دورية تابعة للعمليات المختلطة في كمين لدى عودتها من قرية دوما (على بعد ٣٧ كيلومترا شمال شرق نيالا). وقُتل السائق بالرصاص وأصيب فرد ثان من أفراد حفظ السلام.

٣١ - وفي ٣١ تموز/يوليه، اقتحم مسلحون مجهولو الهوية مكان إقامة موظف بإحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية في فورو بارانغا (على بعد ١٦٠ كيلومترا جنوب الجنيينة)، غرب دارفور، وقتلوه. وفي ١٠ آب/أغسطس، هاجم ثلاثة مسلحين شاحنة تجارية تقل مؤنًا لبرنامج الأغذية العالمي من العبيد إلى نيالا، وقتلوا أحد مساعدي السائق. وفي ١٤ آب/أغسطس، اختطف أربعة مسلحين مجهولي الهوية موظفا دوليا في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في نيالا. ولا يزال هذا الموظف قيد الأسر حتى الآن. وفي ١٥ آب/أغسطس، نُهبَت قافلة تابعة لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية كانت متجهة من نيالا إلى قريضة لإيصال معدات طبية، وذلك على بعد ١٥ كيلومترا تقريبا جنوب لبادو.

٣٢ - وأسهمت التدابير التي تنفذها العملية المختلطة للتخفيف من خطر سرقة السيارات في انخفاض عدد الحوادث من ٤٥ عام ٢٠١٠ إلى ٢٢ حتى هذا الوقت من عام ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الاستيلاء على ما مجموعه تسع مركبات كان يقودها موظفون من العملية المختلطة ومنظمات غير حكومية. وقد استردت بعد ذلك أربع مركبات مملوكة للعملية المختلطة.

### رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٣ - شهدت الوكالات الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرض قيود أعاق قدرتها على الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة في منطقة دار السلام شمال دارفور،

حيث فرضت السلطات الحكومية قيوداً على إيصال اللوازم الطبية والوقود وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى السكان الذين شردوا من شنقل طوباوية في وقت سابق من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت مفوضية العون الإنساني، في ١٦ آب/أغسطس، توجيهها يوقف أنشطة منتدى السلام، وهي منظمة غير حكومية وطنية وأحد الشركاء المنفذين لبرنامج الأغذية العالمي، متهمة المنظمة بالمشاركة في أنشطة لا تتماشى وولايتها.

٣٤ - غير أن إمكانية الوصول تحسنت غرب جبل مرة، حيث قامت بعثة مشتركة بين الوكالات يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة تتولى أمنها العملية المختلطة، في الفترة بين ٧ و ١٤ آب/أغسطس، بزيارة قرى غولو وكيلين وصارون وغولول. وأجريت عمليات تقييم للاحتياجات ووُزعت مواد إغاثة، شملت أدوية ومواد غذائية وغير غذائية.

٣٥ - وفي ١٧ آب/أغسطس، أنهت العملية المختلطة ووكالاتها الشريكة المرحلة الأولى من عملية سلة الربيع. وخلال هذه العملية، التي بدأت في ١ أيار/مايو، تمكنت من الوصول إلى ١٣ منطقة من المناطق النائية والمعزولة في ولايات دارفور الثلاث، وأوفدت ١٠ بعثات لتقييم الاحتياجات الإنسانية وإيصال المعونة. وأوصلت الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك المواد غير الغذائية ومواد الإيواء والأغذية واللقاحات وغيرها من اللوازم الطبية، إلى الأهالي في مناطق تعذر الوصول إليها في بعض الحالات لمدة ستة أشهر.

٣٦ - وتسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في فيضانات في أجزاء من دارفور، وبخاصة شمال دارفور، وهو ما أدى إلى تدمير البيوت والمدارس وتدهور الأراضي الزراعية. وقدمت الوكالات الإنسانية المساعدة إلى الأهالي المتضررين، حيث قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع المواد غير الغذائية اللازمة خلال موسم الأمطار على ٣٦٦ ٧٦ أسرة من الأسر المعيشية المتضررة.

٣٧ - ومن أجل تقييم الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها، قاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعثة مشتركة بين الوكالات إلى أبو زريقة في ١٨ آب/أغسطس، حيث قام بالتحقق من نزوح ما يقرب من ٥٠٠٠ من المشردين داخليا إلى تلك المنطقة من شنقل طوباوية عقب اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وحركة تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في وقت سابق من العام. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الوكالات الإنسانية شمال دارفور وجنوبه من تشرّد مدنيين من قرى أبو حمرا وأم ضريسة ولندا (بالقرب من الحدود بين شمال دارفور وجنوبه) توجهوا إلى مالام ومنواشي وميرشنج في جنوب دارفور. وأجري تقييم خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ تموز/يوليه أكد وصول ٨٩٠ شخصا إلى مالام و ٤٥٠ شخصا إلى منواشي و ٣٨٥ ١ شخصا إلى ميرشنج.

٣٨ - وتواصلت العودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية، وبخاصة من المخيمات الواقعة جنوب دارفور وتشاد إلى قرى غرب دارفور. وقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من العودة الطوعية لـ ١٣ ٣٠٧ من اللاجئين و ٤٦ ٥٦٠ من المشردين داخليا منذ بداية عام ٢٠١١. ولم يتضح بعد عدد حالات العائدين خلال الموسم الزراعي التي تعتبر حالات عودة دائمة، لا مجرد عودة موسمية. وقدّمت العملية المختلطة، حيثما طُلب منها ذلك، الدعم اللوجستي والأمني إلى الوكالات الإنسانية التي تساعد العائدين، بما في ذلك ٢٣٠ أسرة معيشية لمشردين داخليا عادوا من أرامبا (على بعد ١٧ كيلومترا شمال كيبكايية) إلى سر الجنة (على بعد ١٥ كيلومترا شمال غرب كتم) شمال دارفور في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه. وظلت الحالة الإنسانية داخل المخيمات في دارفور مستقرة نسبيا.

٣٩ - أطلقت العملية المختلطة، في سياق إحدى عمليات القوات الاحتياطية، حملة لإيصال الخدمات الطبية بعنوان "مطاردة الهبوب - ٢" (Haboob Chase-II)، في مناطق غرة فرجاوي (٤٠ كيلومترا شمال غرب كيبكايية) وكوما (١٢٠ كيلومترا شمال شرق الفاشر) ودار السلام (٥٠ كيلومترا شرق شنقل طوباية) في شمال دارفور في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ آب/أغسطس. وضمت الحملة موظفين طبيين وموظفين طبيين مساعدين من العملية المختلطة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بولاية شمال دارفور، قاموا بفحص وعلاج ما مجموعه ١ ٧٦٦ شخصا. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أنشأت العملية المختلطة جسراً جويّاً لنقل اللقاحات من الخرطوم إلى الفاشر في إطار جهودٍ مستمرة لدعم حملة تطعيم الماشية الممتدة لفترة ثلاثة أشهر التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ووزارة الموارد الحيوانية. وفي آب/أغسطس أيضاً، ساعدت العملية المختلطة الوكالات الإنسانية من خلال نقل ١ ٢٠٠ كيلوغرام من اللوازم الطبية من الفاشر إلى سرف عمرة (شمال دارفور).

## خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أعداد حوادث انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضحاياها التي سجلتها العملية المختلطة دون تغيير نسبياً، حيث سُجِّل ٧٧ حادثاً شملت ١٤٢ ضحية بالمقارنة بـ ٧٩ حادثاً شملت ٢٧٤ ضحية في الفترة السابقة. وقامت العملية المختلطة بتوثيق ٢٠ حالة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين المزعومة، تشمل ٣٢ ضحية، من بينهم أربعة طلاب في تموز/يوليه في منطقة الجنيينة، غرب دارفور، بزعم علاقتهم بتوزيع منشورات معادية للحكومة.

٤١ - واستمر الإبلاغ عن حالات انتهاك حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أُبلغت العملية المختلطة باعتقال جهاز الأمن والمخابرات الوطني لأحد المسؤولين بالحركة الشعبية لتحرير السودان - القطاع الشمالي، وأحد حراس مكاتب الحركة الشعبية - القطاع الشمالي في نيالا، جنوب دارفور. وزُعم أن مسؤولي الجهاز صادروا أثناء الواقعة الملفات والمعدات بالمكاتب والمركبات التابعة لها. وقد أُطلق سراح المسؤول في وقت لاحق من اليوم نفسه دون أن توجه له أي تهمة، في حين أُطلق سراح الحارس في ٢١ تموز/يوليه. وفي الجنينة، تم اعتقال ١٠ من الأعضاء المزعومين في الحركة الشعبية - القطاع الشمالي في الفترة بين ٣ و ١٢ أيلول/سبتمبر، من بينهم سيدتان (إحداهما عضوة سابقة في برلمان الدولة). وقد أُطلق سراح ستة من المعتقلين في نفس اليوم، وثلاثة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وعضوة برلمان الدولة السابقة يوم ٢٦، دون أن توجه لهم لأي منهم.

٤٢ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني أحد موظفي العملية المختلطة في الفاشر، أيضاً بسبب زعم عضويته في الحركة الشعبية - القطاع الشمالي. وقد زار مسؤولون بالعملية المختلطة ذلك الموظف المحتجز في ٥ أيلول/سبتمبر ووجدوه بصحة جيدة. وأُرسلت مذكرة شفوية إلى حكومة السودان احتجاجاً على الاعتقال، وأُطلق سراح الموظف دون أن توجه له أي تهمة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٣ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أُطلق سراح اثنين من القادة الأربعة للمشردين داخلياً الذين احتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني منذ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فيما يتعلق بقتل عمدة في مخيم أبو شوك للمشردين داخلياً، دون أن توجه لهم أي تهمة. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أعلن محافظ جنوب دارفور العفو عن بعض المعتقلين احتفالاً بعيد الفطر، مما سمح بعودة الشيوخ الخمسة وإحدى القيادات النسائية ممن كانوا يتخذون مأوى لهم في مركز الخفارة المجتمعية التابع للعملية في مخيم كَلْما للمشردين داخلياً، إلى منازلهم. وكان الشيوخ والقائدة قد لجأوا إلى المركز طلباً لحماية العملية المختلطة منذ اندلاع أعمال العنف في مخيم كَلْما في تموز/يوليه ٢٠١٠. ورغم عودة عدة شيوخ إلى أماكن إقامتهم في مخيم كَلْما، فقد ظل المخيم هادئاً ولم يُصَب الشيوخ بأذى. وعدد الحوادث التي تنم عن عدم الاستقرار داخل المخيمات في دارفور كان في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي أقل، بوجه عام، من الفترات السابقة.

٤٤ - وقد ظلت العملية المختلطة تتلقى إفادات بحدوث حالات من العنف الجنسي والجنساني، حيث سجلت ١٥ حادثاً شملت ٣١ ضحية. ونظمت العملية المختلطة، بالاشتراك مع اتحاد المرأة في زالنجي، حلقة دراسية يومية ١١ و ١٢ تموز/يوليه لـ ٣٧ ممثلة من حكومة الولاية وعضوات من القوات المسلحة السودانية والمجتمع المدني. وخلال الحلقة

الدراسية، شكّلت لجنة فرعية معنية بالمرأة والسلام والأمن للعمل مع الحكومة على زيادة مستوى مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات وتعزيز حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي والجنساني ومعالجة احتياجات المقاتلات السابقات من الحماية.

٤٥ - وواصلت العملية المختلطة أنشطتها لتحقيق ودعم بناء القدرات في مجال سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان لأعضاء النيابة العامة والقضاة والمحامين؛ والممثلات عن المردين داخلياً؛ وضباط المخابرات العسكرية؛ وموظفي السجون. وركزت الأنشطة على حقوق المرأة، والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والعنف الجنسي والجنساني، وقضاء الأحداث، والقوانين الوطنية، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتلقى ما مجموعه ٤١٦ مسؤولاً من القوات المسلحة السودانية والمخابرات العسكرية تدريباً في مجال "حقوق ما قبل المحاكمة" و "الحق في محاكمة عادلة" في منطقتي زالنجي والجنينة بغرب دارفور. وقامت العملية المختلطة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم دورة تدريبية عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة والعنف الجنسي والجنساني وقضاء الأحداث لفائدة ٢٤ من أعضاء النيابة العامة والمحامين من عدة مناطق في جنوب دارفور. ونظمت العملية أيضاً حلقة عمل تتعلق، في جملة أمور، بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، لقضاة المحاكم الريفية في ملحة، شمال دارفور.

٤٦ - واضطلعت العملية المختلطة بسلسلة من أنشطة بناء القدرات، في مجال إدارة سجلات السجون، لصالح ٥٠ من موظفي السجون (من بينهم ١٠ نساء) في سجن أردمتا وسجن زالنجي في غرب دارفور. وأجرى عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة تدريباً لفائدة ٤٠٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية (من بينهم ٢٠٠ متطوعة) بهدف تعزيز فعاليتهم في أعمال الخفارة المجتمعية.

٤٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، نظمت العملية المختلطة، والبرنامج الإنمائي، مناسبة توعوية للسجينات في سجن نيالا المركزي لإذكاء الوعي بشأن حقوقهن ومسؤولياتهن وتعزيز التفاعل المتبادل مع غير السجينات. وفي ١٨ تموز/يوليه، نُظِّمَت مناسبة مماثلة في نيالا لتوعية السجينات بحقوقهن ومناقشة مسائل العنف الجنسي والجنساني والتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

## حماية الطفل

٤٨ - في ١٣ آب/أغسطس، أصدر قائد جيش تحرير السودان - فصيل القيادة التاريخية، وهو فصيل صغير نسبياً منشق عن جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، أمراً قيادياً يحظر فيه على جميع أفراد قواته تجنيد أو استخدام الجنود الأطفال، وشن الهجمات على المدارس،

وارتكاب العنف الجنسي. وفي ١٨ آب/أغسطس، التقت العملية المختلطة بقيادة جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة لمتابعة تنفيذهم لخطة عملهم المتعلقة بالتصدي لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود. والتزم القادة بتقديم تقرير نهائي للإفادة بالتنفيذ الكامل للخطة.

## سادسا - حماية المدنيين

٤٩ - واصلت العملية المختلطة جهود التعاون مع وكالات الحماية المتخصصة بشأن تنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين. وقد انخفض عدد الحوادث المسجلة المتعلقة بالحماية من متوسط ١٠ حوادث في اليوم في عام ٢٠١٠ إلى ٦ حوادث في اليوم منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عملت العملية المختلطة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توفير الأمن والمساعدة للمشردين داخلياً والعائدين من خلال تسيير دوريات مستمرة في مخيمات المشردين داخلياً وقرى العائدين وحراسة قوافل المساعدة الإنسانية التي تقدم المساعدات إلى العائدين. والاستقرار النسبي في غرب دارفور يسهم على ما يبدو في عودة اللاجئين السودانيين من تشاد إلى القرى الواقعة في غرب دارفور. وفي إطار الفريق العامل المعني بالعائدين وإعادة الإدماج، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التحقق من الطبيعة الطوعية لهذه العودة.

## سابعا - انتشار العملية المختلطة وعملياتها

٥١ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام الموظفين المدنيين بالعملية المختلطة ٥٢١ ٤ موظفاً منهم ١٣٤ ١ موظفاً دولياً و ٢٩٠٧ ٢ موظفين وطنيين و ٤٨٠ من متطوعي الأمم المتحدة. ويمثل هذا نسبة ٨٦ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٨٥ ٥ موظفاً. ونظراً لأحوال المعيشة القاسية والحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في دارفور، لم تنزل توجد صعوبة في استقدام موظفين على قدر كاف من التأهيل واستبقائهم.

٥٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام الأفراد العسكريين بالعملية المختلطة ١٨ ٠٠٣ أفراد، بما يمثل ٩٢ في المائة من القوام المعتمد البالغ ١٩ ٥٥٥ فرداً. ويشمل هذا الرقم ٤٧٣ ١٧ جندياً و ٢٨٦ ضباطاً للأركان و ٦٢ موظف اتصال و ١٨٢ مراقباً عسكرياً. ومن المتوقع بنهاية العام أن تُنشر كتيبة مشاة إضافية، ووحدة للوجستيات المتعددة الوظائف، وطائرة خدمات ذات أجنحة دوارة متوسطة الحجم. وما زالت هناك حاجة إلى طائرتي خدمات من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة المتوسطة الحجم وطائرة استطلاع ذات أجنحة ثابتة.

٥٣ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٢ ٩٤٤ فرداً (٨٢ في المائة من الرجال و ١٨ في المائة من النساء)، بما يمثل ٧٨ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٣ ٧٧٢ فرداً. وفيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكّلة، تم نشر ١٦ وحدة من الوحدات المأذون بها وعددها ١٩ وحدة، بما يوازي ٢ ٢٣١ فرداً، أو ٨٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢ ٦٦٠ فرداً.

٥٤ - وقام الأفراد العسكريون بالعملية المختلطة بما مجموعه ١٠ ٥٦١ دورية، من بينها ٥ ٠٠٦ دوريات روتينية، و ١ ٠٨٠ دورية قصيرة المدى، و ٥٨٠ دورية طويلة المدى، و ١ ٤١١ دورية ليلية، و ٣٣٢ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٢ ١٥٢ دورية تتعلق بمهام لوجستية وإدارية. وقامت شرطة العملية المختلطة بما مجموعه ١٠ ٧٢٧ دورية، نُفِّذَ منها ٥ ٩٦٢ دورية داخل المخيمات ومع مجموعات تتألف غالبيتها من النساء والأطفال ممن يتركون القرى والمخيمات لجمع الحطب والعشب، وُنْفِذَت ٢ ٩٦٢ دورية في القرى والأسواق وحولها و ١ ٨٠٣ دوريات متوسطة وطويلة المدى.

٥٥ - وما زالت درجة الاستعداد لدى الوحدات العسكرية المنتشرة في دارفور وقدراتها على الدعم الذاتي تشكل مدعاة للقلق. فمن بين الوحدات المنتشرة حالياً وعددها ٥٤ وحدة، لا يمثل إلا ١٨ وحدة منها، أي ٢٨ في المائة، امتثالاً كاملاً للأحكام المتفق عليها في مذكرات التفاهم المتعلقة بنشر المعدات. وفي الوقت الراهن، يعاني ما مجموعه ١٠ وحدات من ثمانية بلدان (أربع كتائب للمشاة وست وحدات شرطة مُشكّلة) من عجز كبير في المعدات ويقل معدل صلاحيتها للخدمة عن النسبة المقررة، وهي ٩٠ في المائة. ويؤدي عدم كفاية الفحوص الطبية والتلقيحات السابقة لنشر أفراد الوحدات والمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة إلى إعادة سبعة من الأفراد النظاميين في المتوسط شهرياً إلى أوطانهم لأسباب طبية.

٥٦ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت حكومة السودان ٩٣٩ تأشيرة دخول جديدة لموظفي العملية المختلطة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان هناك ١ ٠٥٨ طلباً مقدماً للحصول على تأشيرة بانتظار البت فيها، من بينها ٦٠٠ تأشيرة لضباط في الشرطة المدنية، و ١٥٣ تأشيرة لضباط أركان ومراقبين عسكريين، والـ ٣٠٥ تأشيريات الباقية لموظفين مدنيين. وما زالت العملية المختلطة تتواصل مع المسؤولين الحكوميين للتسهيل بالبت في طلبات التأشيريات المعلقة.

٥٧ - وأُنجز بناء ١١ موقعاً إضافياً من مواقع أفرقة العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل بذلك مجموع المواقع المنجزة إلى ٢٣ موقعاً. ومن المقرر إنجاز سبعة مواقع أخرى للأفرقة قبل نهاية عام ٢٠١١. وفي ٣١ آب/أغسطس، تم إنجاز ما مجموعه ١٩ مركزاً من مراكز الحفارة المجتمعية، وجر العمل في خمسة مراكز أخرى. وما زال بناء سبعة مواقع أخرى للأفرقة ومراكز إضافية للحفارة المجتمعية يواجه تأخيرات نتيجة صعوبات متصلة بشراء الأرض.

٥٨ - ومنذ التقرير الأخير، تم حفر ١١ حفرة إضافية، مما جعل مجموع الآبار التي أُنجزت ٤١ بئراً منذ إنشاء العملية المختلطة. وتشترك المجتمعات المحلية المحاورة في استخدام ٣١ من هذه الآبار في الوقت الحالي.

٥٩ - وتم الأخذ بحمل انتقالي للبعث الإذاعي في ١ تموز/يوليه. وخصصت إذاعة السلام ساعتين يومياً للعملية المختلطة لإذاعة برنامجها "يالانبي دارفور". وشملت البرامج مناقشات ومقابلات بشأن أنشطة العملية المختلطة وولايتها، وبرامج ثقافية تعرض أعمالاً لفنانين محليين.

٦٠ - وفي أعقاب قرار حكومة السودان شغل قاعدة اللوجستيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة السابقة في السودان والموجودة في العبيد، قامت العملية المختلطة، التي استخدمت أيضاً هذا المرفق، بسحب موظفيها وأصولها من القاعدة في ٢٥ آب/أغسطس. ووضعت ترتيبات بديلة لنقل المكاتب والموظفين إلى الخرطوم. بالمثل، أصدرت الحكومة، عند انسحاب بعثة الأمم المتحدة في السودان، تعليمات إلى العملية المختلطة بإخلاء المحطة التي شيدها للأمم المتحدة في مطار الخرطوم. وتجري حالياً مناقشات بين العملية المختلطة وهيئة الطيران المدني السودانية وإدارة مطار الخرطوم الدولي بشأن نقل عمليات الحركة الجوية للعملية المختلطة من المحطة إلى مرافق قائمة بالفعل في مطار الخرطوم بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. كما أجرت العملية المختلطة مناقشات مع السلطات الحكومية بشأن استئناف عمليات أربع طائرات هليكوبتر رابضة من طراز Nizhnevartov Skavia منقولة من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة وطائرة شحن متعاقد عليها من طراز IL-76.

٦١ - وتم الانتهاء من ٣٦ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد حالياً ما مجموعه ٢٨٥ مشروعاً في مختلف مراحل الإنجاز، علماً بأنه يتوقع إنجاز ٣٦ منها بحلول نهاية العام. وتمت الموافقة على ٢٣ مقترحات تتعلق بمشاريع جديدة من المقرر البدء بتنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر.

٦٢ - وواصلت العملية المختلطة تساعد في الحد من الخطر الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وانطوى الأمر على تحديد موقع ما يزيد عن ٤٣٤ قطعة من الذخائر وتدميرها وتقييم مسافة ٥٤ كيلومترا من الطرق وتوفير التدريب في مجال التوعية بخطر الذخائر غير المنفجرة لصالح ٢٨٧ ٧٣ مستفيدا. وقيمت البعثة ما مجموعه ٦٥٧ ٤٨ كيلومترا مربعا من الأراضي على أنها آمنة للاستخدام وما مجموعه ٤٥٤ ٢ كيلومترا من الطرق على أنه مفتوح أمام المرور.

٦٣ - وفي تموز/يوليه، سرّحت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج السودانية، بمساعدة من العملية المختلطة، ١٨٨ فردا من المقاتلين السابقين الذين ينتمون إلى حركة تحرير السودان - الجناح الأم وحركة تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة (منهم ١٣ امرأة وثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة) في تموز/يوليه في شمال دارفور. وخلال العملية نفسها، صرف ٢١٢ فردا من قوات التحالف السودانية وقوات الدفاع الشعبي (من فيهم ١٣ امرأة وخمسة أشخاص من ذوي الإعاقة). ودعمت العملية المختلطة هذه الأنشطة من خلال توفير المشورة التقنية والدعم اللوجستي والمعدات الطبية والإرشاد في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أطلقت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج السودانية، بالتعاون مع لجنة غرب دارفور لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واليونيسيف والعملية المختلطة، حملة تسريح في الجنيينة. ومن المتوقع تسريح ما يقارب ٣٥٠ من المقاتلين السابقين القصر التابعين لحركة العدل والمساواة - الجناح المؤيد للسلام وجيش التحرير السوداني - فصيل مصطفى تراب في إطار هذه الحملة.

٦٤ - وبغية زيادة قدرة موظفي البعثة على تعزيز حماية الطفل، عقدت العملية المختلطة ٥٤ دورة تدريبية بشأن مسائل حقوق الطفل وحمايته لفائدة ٦٧٤ من حفظة السلام و ٩٨٠ من ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة و ٢٦٨ مدنيا. ووفرت العملية المختلطة التدريب أيضا في إطار ما يزيد عن ١٦ دورة لنظرء وطنيين، بمن فيهم ٦٨ فردا من قوات التحالف السودانية و ٨١ فردا من أفراد الشرطة الحكومية و ٤١٩ مدنيا.

٦٥ - وعقد الاجتماع الحادي عشر لآلية التنسيق الثلاثية في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ورحب المشاركون بالجهود المبذولة لمعالجة القيود المفروضة على الحركة في دارفور والتقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في الخرطوم.

## ثامنا - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة للبعثة

٦٦ - عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، يتضمن هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٦٧ - أما فيما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى، فقد أحرز بعض التقدم نحو إيجاد حل سياسي شامل للتراع في دارفور. ففي أعقاب توقيع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، عملت العملية المختلطة مع الطرفين الموقعين على الانتقال من المفاوضات إلى التنفيذ. وأنشئت لجنة وقف إطلاق النار واجتمعت لجنة متابعة التنفيذ للمرة الأولى. وعاد عدة قادة من حركة التحرير والعدالة إلى السودان للشروع في التنفيذ في حين يتوقع أن يعود الباقيون قريبا. وواصلت العملية المختلطة تشجيع الحكومة وحركة العدل والمساواة على استئناف المفاوضات وسعت إلى إشراك الحركات المسلحة الأخرى بهدف إقناعها بالانضمام إلى عملية السلام. وأحرز تقدم في وضع خريطة طريق جديدة لعملية السلام في دارفور تهدف إلى التوصل إلى حل شامل للتراع وتحقيق هذه النقطة المرجعية.

٦٨ - وتتصل النقطة المرجعية الثانية باستعادة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل انخفاض في أعمال القتال بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة. وظل عدد حالات وقوع القتال بين الطوائف منخفضا. وانخفض عدد الأنشطة والاعتداءات الإجرامية على قوافل المساعدات الإنسانية والعملية المختلطة. وتمثل هذه التطورات تقدما مقارنة بهذه النقطة المرجعية. ويمكن أن يعزى هذا التقدم جزئيا إلى الأمطار الموسمية ومراعاة شهر رمضان المبارك.

٦٩ - وتشير النقطة المرجعية الثالثة إلى تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وظلت حالة حقوق الإنسان في دارفور على ما كانت عليه نسبيا، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وواصلت العملية المختلطة توفير الدعم لمختلف مؤسسات سيادة القانون لمساعدتها في أداء مهامها بفعالية أكبر ووفرت التدريب بشأن مواضيع حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني. وقد كان التقدم المحرز مقارنة بهذه النقطة المرجعية متواضعا.

٧٠ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها. وفي حين واجهت الوكالات الإنسانية والعملية المختلطة بعض المعوقات، فقد استمر بذل الجهود الرامية إلى الوصول إلى الفئات

السكانية الضعيفة. وفي شرق وغرب جبل مرة حيث كانت إمكانية الوصول محدودة سابقا، نجحت العملية المختلطة والوكالات الإنسانية في إجراء تقييمات للاحتياجات وتوفير المعونة. وكان عدد المدنيين المشردين من جراء القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير أقل من الفترة السابقة واستمر الاتجاه نحو عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية بمعدل ١ ٥٠٠ أسرة معيشية تقريبا شهريا. وبصورة عامة، ظلت الحالة الإنسانية في دارفور مستقرة نسبيا ولم يسجل أي تقدم أو تراجع ملحوظ مقارنة بهذه النقطة المرجعية.

## تاسعا - الملاحظات

٧١ - يشكل توقيع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على الاتفاق المتعلق باعتماد وثيقة الدوحة خطوة هامة إلى الأمام في عملية دارفور للسلام. وإنني أثنى على أطراف الاتفاق وحكومة قطر وعلى جبريل باسولي، الوسيط المشترك السابق للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لهذا الإنجاز الذي حققوه. ويشكل التنفيذ المخلص للاتفاق وسيلة يمكن بواسطتها حل الكثير من الأسباب الجذرية للتزاع في دارفور. ويتوقف نجاح الاتفاق في نهاية المطاف على إرادة الأطراف الموقعة في ما يتعلق بالتقيد بأحكامه. وعلى غرار ذلك، لا بد للأطراف التي بقيت خارج عملية السلام من أن تقتنع بأن أفضل طريقة لخدمة مصالح سكان دارفور إنما تكمن في مشاركتها الكاملة في هذه العملية.

٧٢ - ومما يبعث على التفاؤل ما اتخذته الحكومة وحركة التحرير والعدالة من خطوات بمساعدة العملية المختلطة والشركاء الدوليين. ومن هذه الخطوات قيام حكومة السودان بإنشاء مكتب دارفور لمتابعة عملية السلام، وتعيين شخصين من أبناء دارفور لمنصبي النائب الثاني لرئيس الجمهورية ورئيس السلطة الإقليمية لدارفور. ومن الجهة الأخرى، قدم وفد من حركة التحرير والعدالة إلى السودان وأجرى اتصالات مكثفة مع مسؤولي الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، كان من شأنها أن ساعدت على توسيع نطاق فهم الشعب للاتفاق ودعمه.

٧٣ - والجدير بالترحيب هو عقد الاجتماع الافتتاحي للجنة متابعة التنفيذ، والدعم الذي أعلن تقديمه الشركاء الدوليون من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة. وجدير بالترحيب أيضا بدء أعمال لجنة وقف إطلاق النار، وفي هذا الصدد، فإني أحث الجهات الموقعة على أن تنفذ بالكامل ترتيبات وقف إطلاق النار والأمن المنصوص عليها في الاتفاق وفقا للبرنامج الزمني المتفق عليه. وسيكون من الضروري أن تلقى لجنة وقف إطلاق النار دعم المجتمع الدولي لما تضطلع به من أعمال، بطرق منها تقديم الدعم اللوجستي والمساعدات التقنية غير العسكرية لتمكين أعضاء اللجنة من الاضطلاع بواجباتهم بفعالية.

٧٤ - ومن أجل جني ثمار السلام في شكل تحسينات ملموسة في حياة شعب دارفور وتشجيع الحركات التي لا تزال ترفض الدخول في مفاوضات مع حكومة السودان على أساس وثيقة الدوحة، فإني أحث الحكومة وحركة التحرير والعدالة على أن تنفذا بإخلاص جميع الجوانب الأخرى من الاتفاق. وسوف يستدعي ذلك جملة أمور منها إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الأراضي للجبر والتعويض، ولجنة الحقيقة والمصالحة وصندوق دارفور للتعمير والتنمية.

٧٥ - وسيتوقف نجاح وثيقة الدوحة أيضا على مستوى الدعم الذي تتلقاه من شعب دارفور. فتعزيز الملكية الشعبية للوثيقة وتنفيذها من خلال الحوار والمشاورات الشعبية أمر بالغ الأهمية في السعي من أجل إحلال سلام واستقرار وازدهار دائم في دارفور. ولهذا الغرض، سوف تواصل البعثة تقديم المساعدة للأطراف في الاتفاق بنشر المعلومات عن الوثيقة.

٧٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في عملية السلام، لا تزال تقف أمام هذه العملية تحديات كبيرة. ففي حين انخفضت حدة الأعمال القتالية المفتوحة في دارفور مع بداية موسم الأمطار، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء المواقف العدائية التي يبديها جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وفصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة. ويحتمل أن يشكل إعلان إنشاء تحالف بين حركات دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - القطاع الشمالي، بهدفها المعلن بشأن تغيير النظام، إلى جانب ما لا يزال لدى هذه الحركات من قدرة على شن هجمات عسكرية، دافعا إلى إعادة تصعيد النزاع، وذلك يشكل مصدر قلق بالغ.

٧٧ - وفي هذا الصدد، سوف يواصل غمباري، بوصفه كبير الوسطاء المشترك المؤقت، عمله بالتعاون مع حكومة قطر من أجل تشجيع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وفصيل عبد الواحد، على الدخول في مفاوضات مع حكومة السودان. وإني أهيب بالمجتمع الدولي إلى أن يكمل هذه الجهود، بتوجيه رسائل ثابتة تهدف إلى إقناع الحركات التي لم تنضم بعد إلى حركة السلام بأن تفعل ذلك. علاوة على ذلك، أكرر ندائي لكل المجموعات الراضية لعملية السلام لتنضم إلى العملية على الفور ومن دون شروط سابقة.

٧٨ - وفي هذه الأثناء، تستمر المشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومع أصحاب المصلحة السودانيين والشركاء الدوليين، بشأن وضع خارطة طريق لإحلال سلام دائم في دارفور. وسوف تمثل خارطة الطريق وسيلة يمكن بها تنسيق المبادرات وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وخاصة في ما يتعلق بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإني أنوي أن أقدم إلى مجلس الأمن، في تقريرتي المقبل عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تقريرا

شاملا وجامعا عن خارطة الطريق النهائي لإحلال السلام في دارفور، وفقا لما طلبه في الفقرة ٩ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١).

٧٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة الاضطلاع بأنشطتها الأساسية التي كلفت بها، وهي أنشطة تظل حيوية لحماية المدنيين وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت الملائم. وقد واصلت البعثة اتخاذ تدابير استباقية من أجل تعزيز البيئة الأمنية، بمواصلتها اتخاذ مواقف جازمة وبدعمها المبادرات الرامية إلى حل النزاعات والمصالحة بالطرق التقليدية. وفي هذا الصدد، فإن انخفاض عدد حالات الاقتتال على صعيد المجتمعات المحلية أمر يبعث على التفاؤل.

٨٠ - لا تزال عمليات الاقتتال المتفرقة في أجزاء من دارفور وحالة التوتر السائدة بين الحكومة والحركات المسلحة تشكل تحديات في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والحماية. ففي حين انخفضت القيود التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، من الأهمية بمكان التأكيد على أن معظم التقييدات فرضت في المناطق التي تسود فيها حالة من انعدام الأمن والأنشطة العسكرية بوجه عام. وإنني أكرر ندائي إلى الحكومة والحركات المسلحة بأن توقف الأعمال القتالية على الفور وأن تيسر للعملية المختلفة والجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية إمكانات الوصول إلى تلك المناطق.

٨١ - ولا تزال المخاطر التي تحدثها حالة انعدام الأمن السائدة في دارفور بالنسبة إلى أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجالات الإنسانية، تشكل مصدر قلق بالغ. وإنني لأشعر بأسى عميق لفقدان زميل من حفظة السلام، قتل في كمين في أوائل آب/أغسطس. وإنني لأشعر بقلق بالغ بشأن سلامة موظف تابع لمنظمة غير حكومية دولية، تعرض للاختطاف في ١٤ آب/أغسطس ولا يزال قيد الأسر. وأنا على ثقة من أن حكومة السودان لن تألو جهدا في العمل من أجل الإفراج عنه سليما وعلى وجه السرعة وتقديم مرتكبي عملية الاختطاف إلى العدالة.

٨٢ - وفي هذا السياق، أشعر بالأمل في ضوء البعثة التي قامت بها العملية المختلطة والمجتمع الإنساني إلى غرب جبل مرة، والتي قدمت المساعدة لمجتمعات كان الوصول إليها متعذرا حتى ذلك الوقت. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة فتح حيز للعمل الإنساني، ذلك الذي تحقق في إطار "عملية سلة الربيع" التي فتحت منذ بدايتها منافذ للوصول إلى ١٣ موقعا كان الوصول إليها قبل ذلك محدودا.

٨٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري لإبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك، ولجميع النساء والرجال العاملين في العملية المختلطة والمجتمع الإنساني، الذين يواصلون عملهم من دون كلل من أجل إحلال السلام والاستقرار والازدهار في دارفور.